مركز دراسات الشهيد الخامس

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 102

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. تسعى إيران إلى إضعاف القوى الكردية في العراق لمنع نزع سلاح الجماعات المسلحة / JPost	٤
٢. ما وراء هرمز: مساعي العراق للوصول إلى البحر المتوسط / Stimson	٥
٣. قانون الحشد الشعبي العراقي يزيد خطر ترسيخ الميليشيات المدعومة من إيران كقوة موازية / The National	٦
٤. إيران تسمح للناقلات النفطية العراقية بالعبور عبر هرمز في خطوة دبلوماسية ومدروسة / Tactics Institute	٧
٥. المسعى الطموح للعراق لزيادة إنتاج النفط إلى ١٠ ملايين برميل يومياً / Discovery Alert	٨
٦. بغداد والجماعات المسلحة تقتربان من تسوية بشأن تسليم السلاح / Alhurra	٩
٧. قد يُظهر العراق كيف يمكن للولايات المتحدة الضغط على الشركاء التجاريين لإيران/ REUTERS	١٠
٨. هل أعادت العقوبات تشكيل النموذج الاقتصادي للجماعات المسلحة في العراق بدلاً من إضعافه؟/ CHATHAMHOUSE	١١
٩. الولايات المتحدة تغادر العراق، بينما تواجه بغداد معركة جديدة من أجل السيادة / Azernews	١٢
١٠. أزمة نزع السلاح في العراق: لماذا قد يتداخل ضغط بغداد على الجماعات المسلحة ... / Kurdish Policy Analysis	١٣
١١. العراق يتفاوض على التخلي عن أسلحة الجماعات المسلحة، وليس إنهاء حصانتها؟ / Middle East Monitor	١٤
١٢. زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني قاليباف إلى العراق تهدف إلى إعادة ضبط العلاقات .. / JPost	١٥
١٣. مع تصاعد الضغوط الاقتصادية الأمريكية «يوم D» ضد إيران، تنتقل المعركة إلى العراق / csmonitor	١٧
١٤. الحشد الشعبي واستقلالية العراق في السياسة الخارجية / IDSA	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

في الرواية الأمنية السائدة، يحتل الحشد الشعبي مركز هذا التحدي. فعلى الرغم من أن الحشد يُعد قانونياً جزءاً من المنظومة الأمنية الرسمية في العراق، فإن بعض فصائله ما زالت تمتلك سلاسل قيادة، وعلاقات خارجية، وشبكات اقتصادية، ونفوذاً سياسياً مستقلاً. لذلك فإن الاندماج القانوني لا يعني بالضرورة توحيد القيادة والسيطرة العملياتية. ويتمثل القلق الأساسي لدى المنتقدين في أن القوانين الجديدة المتعلقة بالخدمة والتقاعد الخاصة بالحشد قد لا تعالج مشكلة ازدواجية القوة، بل قد تؤدي إلى تثبيتها ضمن إطار قانوني دائم، بما يكرس وجود بنية أمنية موازية.مع ذلك، تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الحكومة العراقية لا تنظر على الأرجح إلى نزع السلاح الكامل والفوري باعتباره خياراً واقعياً. إذ تتجه المفاوضات الجارية نحو صيغ مثل نقل السيطرة العملياتية على السلاح إلى القائد العام للقوات المسلحة أو تنظيم وضع الفصائل ضمن إطار الدولة. وقد يساهم هذا المسار في تجنب مواجهة مباشرة بين الحكومة والجماعات المسلحة القوية، لكنه يترك السؤال الأساسي قائماً: هل يؤدي ذلك فعلاً إلى تقليص استقلالية هذه الجماعات، أم أنه يغير فقط الشكل القانوني والتنظيمي لنفوذها؟ إلى جانب البعد الأمني، أصبح الاقتصاد السياسي عاملاً متزايد الأهمية. فالعقوبات الأمريكية على الشبكات المالية المرتبطة بالجماعات المسلحة لم تؤدِ إلى إنهاء مصادر تمويلها بالكامل، بل ساهمت في تغيير نموذجها الاقتصادي. فقد أصبحت هذه الجماعات تعتمد بصورة أكبر على العقود الحكومية، والمؤسسات العامة، وقطاع النفط، والتجارة الحدودية، والشركات المرتبطة بها. وبالتالي، فإن تراجع الدور المباشر للسلاح لا يعني بالضرورة زوال النفوذ، لأن الشبكات الاقتصادية والسياسية التي تشكلت خلال السنوات الماضية ما زالت قادرة على الحفاظ على تأثيرها. وتحتاج مواجهة هذا الواقع إلى إصلاحات مؤسساتية تشمل تطوير نظام العقود الحكومية، وزيادة الشفافية المالية، وتعزيز الرقابة على الموارد العامة، وتقليص دور الشبكات غير الرسمية في الاقتصاد العراقي.في المقابل، انتقلت المنافسة بين إيران والولايات المتحدة في العراق بشكل متزايد من المجال العسكري إلى المجالات المالية والطاقة وبنية الحكم. فالولايات المتحدة تمتلك أدوات ضغط قوية عبر الدولار، والسيطرة على قنوات التمويل، ودورها في إدارة تدفقات الإيرادات النفطية العراقية. أما إيران فما زالت تعتمد على الروابط السياسية، والفصائل المسلحة، والعلاقات التجارية، والموقع الجغرافي للعراق للحفاظ على نفوذها. وفي هذا السياق، تجد بغداد نفسها بين نوعين من الاعتماد: اعتماد مالي على النظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة، واعتماد اقتصادي وأمني على العلاقات الواسعة مع إيران. وقد كشفت أزمة مضيق هرمز هذه الهشاشة بصورة أكبر. فقيود طرق التصدير، واعتماد النفط العراقي على مسار البصرة ــ هرمز، والاستخدام السياسي لإمكانية الوصول البحري، أظهرت أن أمن الطاقة العراقي ليس مجرد قضية اقتصادية، بل أصبح جزءاً من قضية السيادة الوطنية. ويمكن أن تساعد إقامة مسارات تصدير بديلة عبر تركيا أو سوريا أو لبنان أو الأردن في تقليل هشاشة العراق على المدى الطويل، إلا أن ارتفاع التكاليف، وضعف البنية التحتية، والتحديات الأمنية تجعل هذه الخيارات أقرب إلى كونها ضمانة استراتيجية للأزمات المستقبلية أكثر من كونها حلاً فورياً.في المحصلة، لا يسير العراق نحو الخروج الكامل من دائرة النفوذ الإيراني، كما أنه لا يتجه نحو التحول إلى حليف تابع للولايات المتحدة. ما يجري هو تنافس بين أطراف متعددة على أدوات النفوذ داخل دولة ذات مراكز قوة متعددة. ومن المرجح على المدى القصير أن يتم التوصل إلى تسوية تنظيمية تحد من الاستخدام المستقل للسلاح، لكنها لن تؤدي بالضرورة إلى تفكيك الشبكات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالجماعات المسلحة. إن مستقبل سيادة العراق لن يتحدد بعدد الأسلحة التي يتم تسليمها، بل بقدرة بغداد على بناء قيادة موحدة، واقتصاد شفاف، ومؤسسات دولة مستقلة.

JPost

تسعى إيران إلى إضعاف القوى الكردية في العراق لمنع نزع سلاح الجماعات المسلحة

تسعى الحكومة العراقية برئاسة علي الزيدي، الذي تولى رئاسة الوزراء منذ أيار ٢٠٢٦، إلى وضع أسلحة الجماعات المسلحة المدعومة من إيران تحت سيطرة الدولة. وتدرك هذه الجماعات أن بغداد تحظى بدعم الولايات المتحدة في ممارسة الضغط عليها، ولذلك تحاول، في المقابل، استخدام أدوات سياسية وأمنية للحيلولة دون نزع سلاحها بالكامل. ومن أبرز الحجج التي تطرحها أن أسلحتها تخضع بالفعل لسيطرة الدولة، نظراً إلى أن العديد من هذه الجماعات يعمل ضمن إطار الحشد الشعبي، وهو مؤسسة تُعد رسمياً جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية. وعلى هذا الأساس، تقدم نفسها باعتبارها قوة شبه عسكرية رسمية أو شبيهة بـ«الحرس الوطني»، وتجادل بأنه لا توجد حاجة إلى تسليم أسلحتها. ويتمثل مسار آخر في توسيع نقاش نزع السلاح ليشمل قوات البيشمركة في إقليم كردستان. فالبيشمركة تتمتع بمكانة رسمية في بنية الدولة العراقية، كما أن وضع إقليم كردستان جرى تثبيته في الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، شهدت السنوات الماضية محاولات لإصلاح بنية البيشمركة وتقليص تبعيتها للحزبين الكرديين الرئيسيين؛ إذ ارتبط اللواءان ٧٠ و٨٠ من قوات البيشمركة في السابق بصورة وثيقة، على التوالي، بالاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. وتطالب كتائب حزب الله حالياً بأنه إذا كان يتعين نزع سلاح الجماعات المسلحة الشيعية، فيجب أن يشمل هذا المسار قوات البيشمركة أيضاً.

وفي الوقت نفسه، وصف المتحدث باسم الجماعة، أبو مجاهد العساف، إجراءات رئيس الوزراء بأنها «استفزازية وغير مسؤولة»، معلناً أن «صبرنا يوشك على النفاد». وجاء هذا الموقف عقب اعتقال عباس حسين اليعقوبي، أحد كبار قادة الحشد الشعبي والمرتبط بحركة النجباء، على يد قوات مكافحة الإرهاب العراقية في محافظة ذي قار. وأكد الحشد لاحقاً أن اليعقوبي سُلّم إلى مديرية الأمن الداخلي التابعة للهيئة لاستكمال الإجراءات القانونية. أما المحور الأهم، فيتمثل في توظيف المسألة الكردية لإحداث انقسام داخل العراق. والهدف هو دفع شريحة من الشيعة المؤيدين للجماعات المسلحة إلى القول إن الحقوق والصلاحيات نفسها التي جرى القبول بها بالنسبة إلى البيشمركة ينبغي الاعتراف بها أيضاً للجماعات المسلحة الشيعية. وبهذه الطريقة، يتحول النقاش من قضية حصر السلاح بيد الدولة إلى نزاع بشأن «المساواة في وضع القوات المسلحة غير الحكومية أو شبه الحكومية». ويُحلل هذا النهج في إطار التنافس الأوسع بين إيران وإقليم كردستان. فقد سعت طهران خلال السنوات الماضية إلى الحد من قوة الإقليم، كما نُسب إليها مؤخراً هجوم استهدف مكتب مسرور بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان. وفي هذا السياق، يُنظر إلى استخدام كتائب حزب الله لطرح مطلب إضعاف البيشمركة باعتباره جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تقليص قدرات المنافسين الأكراد والحفاظ على نفوذ إيران في العراق. وخلاصة الأمر أن النزاع بشأن نزع السلاح لم يعد مجرد قضية أمنية، بل أصبح صراعاً على بنية القوة داخل العراق. وتسعى الجماعات القريبة من إيران، من خلال التشديد على الوضع الرسمي للحشد، وإدخال البيشمركة في ملف نزع السلاح، وممارسة الضغط السياسي على رئيس الوزراء، إلى رفع كلفة تنفيذ هذه السياسة. ومن هذا المنظور، فإن إضعاف المكانة العسكرية والسياسية لإقليم كردستان يمكن أن يشكل في الوقت نفسه عائقاً أمام نزع سلاح الجماعات الشيعية وأداة تساعد على الحفاظ على وسائل النفوذ الإيراني داخل البنية السياسية والأمنية للعراق.

https://www.jpost.com/middle-east/article٩٠٦٠٣٥-

Stimson

ما وراء هرمز: مساعي العراق للوصول إلى البحر المتوسط

كشفت الحرب الإيرانية وتداعياتها على قطاع الطاقة عن مدى هشاشة الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده الشديد على مسار تصديري واحد. فقبل الأزمة، كان العراق يصدّر نحو ٣٫٥ ملايين برميل من النفط الخام يومياً، يمر أكثر من ٣٫٣ ملايين برميل منها عبر ميناء البصرة ثم مضيق هرمز إلى الأسواق العالمية. وكانت الإيرادات النفطية الشهرية للعراق تبلغ نحو ٧ مليارات دولار، وتشكل المصدر الرئيسي لتمويل نفقات الدولة، بما في ذلك رواتب ملايين الموظفين، ومعاشات التقاعد، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والخدمات العامة. ومع توقف عبور السفن عبر مضيق هرمز، انخفضت صادرات النفط العراقية بأكثر من ٨٥ في المئة، وتراجعت الإيرادات النفطية الشهرية بين آذار وحزيران إلى أقل من ١٫٥ مليار دولار. وأدى فقدان أكثر من ٥ مليارات دولار من الإيرادات الشهرية إلى ارتفاع عجز الموازنة العراقية بحلول نهاية أيار إلى نحو ثلاثة أضعاف مستواه في العام السابق. وشملت التداعيات تأخر دفع رواتب موظفي الدولة، وصعوبة تأمين الوزارات للسلع الأساسية مثل الأدوية، والتوقف شبه الكامل للإنفاق الاستثماري، وتزايد المخاوف بشأن قدرة الحكومة على تأمين الاحتياجات الأساسية. وقد حوّلت هذه الأزمة مسألة إيجاد مسارات بديلة لتصدير الطاقة من مشروع طويل الأجل إلى ضرورة عاجلة. وكانت بغداد قد درست خلال السنوات الماضية خيارات مثل إنشاء خط أنابيب إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، وزيادة الصادرات عبر تركيا، وإعادة تأهيل الروابط النفطية مع سوريا، غير أن هذه المشاريع لم تحرز تقدماً بسبب العوامل الأمنية والسياسية. فقد أدى توسع نشاط الجماعات السنية المتمردة، وسيطرة تنظيم داعش على أجزاء من غرب العراق وشرق سوريا، وانعدام الأمن في المناطق الصحراوية، إلى صعوبة حماية البنية التحتية. كما عارضت بعض الجماعات القريبة من إيران مشروع خط أنابيب البصرة ــ العقبة، معتبرة أنه يشكل تهديداً لنفوذ طهران على صادرات الطاقة العراقية. وتركز بغداد حالياً على إنشاء مسارات تصديرية جديدة باتجاه البحر المتوسط. وتشمل المفاوضات الأخيرة إعادة تأهيل خط أنابيب حديثة ــ بانياس السوري، وإمكان ربطه بميناء طرابلس اللبناني، وزيادة طاقة خط الأنابيب العراقي ــ التركي. ويهدف الاتفاق المؤقت بين بغداد وأنقرة إلى رفع صادرات هذا الخط من ٢٢٥ ألف برميل يومياً إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً. وقد أُنشئ الخط في سبعينيات القرن الماضي بطاقة اسمية تبلغ ١٫٦ مليون برميل يومياً، لكنه نقل بعد عام ٢٠٠٣ في العادة أقل من ٥٠٠ ألف برميل يومياً. ويتمثل المنطق الاستراتيجي لهذه المشاريع في تقليل اعتماد العراق على مضيق هرمز، وتعزيز مرونته الاقتصادية، وتقوية الروابط الاقتصادية بين العراق وسوريا ولبنان. غير أن تنفيذها يواجه عقبات جدية؛ فالمسار المتوسطي يتطلب إنشاء خط أنابيب بطاقة تقارب ٢٫٢٥ مليون برميل يومياً يمتد من حقول البصرة إلى حديثة، وهو مشروع بمليارات الدولارات سيحل محل خط الأنابيب الاستراتيجي العراقي القديم الذي دُمّر خلال حرب الخليج عام ١٩٩١. كما أن قدرات الموانئ محدودة؛ فميناء بانياس السوري لا يستطيع استقبال سوى ناقلة أفراماكس واحدة تقريباً كل ٧ إلى ١٠ أيام، بما يعادل نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً، بينما يحتاج ميناء طرابلس اللبناني إلى استثمارات واسعة في الأرصفة وخزانات التخزين والمعدات التشغيلية لاستقبال كميات كبيرة من النفط الخام. كذلك فإن عودة إنتاج النفط السوري إلى مستواه السابق للحرب، أي نحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً، قد تزيد المنافسة على الطاقة التصديرية المحدودة. وتبقى مشكلة التمويل من أبرز التحديات، إذ يضطر العراق، في ظل عجز مالي حاد، إلى المفاضلة بين دفع الرواتب وتمويل الخدمات الاجتماعية العاجلة وبين الاستثمار في مشاريع بنية تحتية طويلة الأجل، فيما تمتلك سوريا ولبنان قدرات مالية محدودة لتطوير الموانئ والمنشآت النفطية. كما يتطلب الأمر تأمين مئات الكيلومترات من خطوط الأنابيب في غرب العراق وشرق سوريا، في ظل استمرار تهديد داعش والجماعات المسلحة المرتبطة بجهات إقليمية وأعمال التخريب. وفي المحصلة، لا يشكل مسار التصدير المتوسطي حلاً فورياً للأزمة المالية العراقية، وقد يحتاج إلى سنوات ومليارات الدولارات من الاستثمارات، لكن أهميته الأساسية تكمن في بناء شبكة أكثر مرونة لتصدير الطاقة وتقليص الهشاشة الاستراتيجية للعراق. ويتوقف نجاح هذه المشاريع على استمرار الإرادة السياسية في بغداد ودمشق وبيروت بعد انتهاء الأزمة الراهنة.

https://www.stimson.org/٢٠٢٦/beyond-hormuz-iraqs-bid-to-reach-the-

The National

قانون الحشد الشعبي العراقي يزيد خطر ترسيخ الميليشيات المدعومة من إيران كقوة موازية

يمكن أن يحوّل المشروع الجديد المتعلق بالوضع القانوني والتنظيمي للحشد الشعبي هذه المؤسسة من بنية أمنية خاصة إلى كيان دائم يتمتع بغطاء قانوني داخل الدولة العراقية؛ وهو مسار يرى منتقدوه أنه يزيد خطر ترسيخ جهاز أمني موازٍ إلى جانب الجيش والمؤسسات الرسمية الأخرى. وتتمثل القضية الأساسية في أن تعديل القانون، من دون إحداث تغيير جوهري في هيكل القيادة والعلاقات الداخلية للحشد الشعبي، قد يؤدي إلى تكريس الوضع القائم وتقييد فرص الإصلاح مستقبلاً. والحشد الشعبي هو تشكيل يتألف في معظمه من جماعات مسلحة شيعية نشأت خلال حرب العراق ضد تنظيم داعش، ثم أُدمج لاحقاً في المنظومة الأمنية الرسمية للدولة، إلا أن عدداً من فصائله القوية لا يزال يحظى بدعم مالي وعسكري من إيران. وتشير التقديرات المطروحة إلى أن هذه المؤسسة تتمتع بموازنة سنوية تبلغ عدة مليارات من الدولارات، وأن تعديل القانون قد يرسخ هذه المكانة بغطاء قانوني دائم، من دون أن يطرأ تغيير جوهري على بنيتها القيادية الأساسية. ويحذر منتقدون من أن بعض فصائل الحشد تقاد من شخصيات أدرجتها الولايات المتحدة على قوائم الإرهاب. ومن هذا المنظور، لا تكمن مشكلة القانون الجديد بالضرورة في إنشاء بنية جديدة، بل في «تجميد» الوضع القائم وجعل الإصلاحات اللاحقة أكثر صعوبة. وقد وُصفت درجة قلق واشنطن بأنها بلغت حداً هددت معه الولايات المتحدة، في مرحلة اقترب فيها إقرار القانون، بفرض ضغوط قد تترتب عليها تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي. ويأتي هذا النقاش في وقت تتعرض فيه الحكومة العراقية لضغوط من واشنطن لنزع سلاح الجماعات المسلحة بحلول ٣٠ أيلول ٢٠٢٦، وهو التاريخ نفسه المحدد، بموجب اتفاق بغداد وواشنطن لعام ٢٠٢٤، لخروج القوات الأمريكية من العراق. وخلال الأسابيع الأخيرة، تصاعد التوتر بين الحكومة والجماعات المسلحة المدعومة من إيران بشأن نزع السلاح، كما اشتدت حدة التهديدات المتبادلة. ويُنظر إلى تنفيذ عملية نزع السلاح على أنه بالغ الصعوبة، لأن هذه الجماعات تحولت، نتيجة سنوات من الدعم المالي والعسكري الإيراني، إلى قوى تمتلك من حيث القدرة النارية إمكانات تتيح لها حتى منافسة الجيش العراقي. وإلى جانب قدراتها العسكرية، اكتسبت نفوذاً عميقاً داخل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق؛ إذ أنشأت شبكات تجارية، ودخلت البرلمان، وحصلت على مواقع داخل الحكومة. وتعد هذه الجماعات نفسها جزءاً من «المقاومة»، وتؤدي دوراً محورياً في الشبكة الإقليمية للقوى المتحالفة مع إيران. ومنذ اندلاع حرب غزة عام ٢٠٢٣، تبنت مسؤولية عشرات الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد إسرائيل والقوات الأمريكية في العراق وسوريا. ويحدد القانون الحالي للحشد الشعبي الإطار القانوني العام لهذه القوة، لكن مسائل مثل الوضع الوظيفي والتقاعد والهيكل الإداري لا تزال من دون تسوية، ولذلك تتركز المحاولة الجديدة على إقرار قانون «الخدمة والتقاعد». ويرى منتقدون أن مثل هذا القانون قد يحول الحشد الشعبي إلى مؤسسة مسلحة موازية ودائمة تتمتع بحماية قانونية، ويعزز عملياً نفوذ إيران داخل بنية الدولة العراقية. وكانت المسودة الحالية قد أُقرت أولاً من الحكومة السابقة في شباط ٢٠٢٥ وأُحيلت إلى البرلمان، لكنها توقفت بسبب الخلافات حول أحكام التقاعد ومعارضة واشنطن. وقد أُعيد تفعيل الملف الآن بالتزامن مع زيارات عدد من كبار المسؤولين الإيرانيين إلى بغداد، من بينها الزيارة التي استمرت ثلاثة أيام لرئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني وبدأت في ١٩ آب. وأعلن رئيس هيئة الحشد الشعبي أن رئيس الوزراء يعتزم تقديم القانون إلى البرلمان «قريباً» بعد استكمال بعض التعديلات، وأن القانون الجديد المتعلق بالخدمة والتقاعد والهيكل التنظيمي قد يُطرح خلال أسبوعين. كما جرى التأكيد على أن فصل العمل السياسي عن الحشد الشعبي ينبغي أن يتم عبر برنامج مرحلي و«انتقال آمن» للحفاظ على استقرار المؤسسة. وفي المحصلة، لا يقتصر جوهر الخلاف على تنظيم الوضع الإداري للحشد الشعبي، بل يتعلق بالسؤال عما إذا كان إضفاء مزيد من الطابع القانوني على هذه البنية سيعزز احتكار الدولة للقوة، أم سيؤدي، على العكس، إلى ترسيخ قوة مسلحة موازية ذات ارتباطات خارجية داخل الهيكل الرسمي للعراق.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/٢٣/٨/٢٠٢٦/

Tactics Institute

إيران تسمح للناقلات النفطية العراقية بالعبور عبر هرمز في خطوة دبلوماسية ومدروسة

في ٢٢ آب ٢٠٢٦، سمحت إيران، بعد طلبات متكررة من بغداد عبر قنوات مختلفة، لعدد من ناقلات النفط المحملة بالنفط العراقي بالعبور عبر مضيق هرمز. وجاء هذا القرار في وقت تراجعت فيه حركة الملاحة البحرية في المضيق بصورة حادة، فيما يستمر الخلاف بين إيران والولايات المتحدة بشأن التحكم في حركة السفن وإدارتها. وبالنسبة إلى العراق، يمثل هذا الإجراء انفراجاً اقتصادياً محدوداً لكنه مهم، بينما يُعد بالنسبة إلى إيران أداة للحفاظ على سيطرة انتقائية على

المضيق، بالتوازي مع منح امتياز لدولة صديقة. وكان القرار جزءاً من التفاعلات السياسية الأخيرة بين طهران وبغداد؛ إذ شكل موضوع عبور ناقلات النفط العراقية أحد المحاور الرئيسية في محادثات محمد باقر قاليباف خلال زيارته للعراق مع كبار المسؤولين العراقيين. كما أكد مسؤولون في بغداد أن إيران سهّلت خلال الأيام الأخيرة مرور السفن المحملة بالنفط العراقي، رغم أن القضية لا تزال «معقدة». وتسعى بغداد في هذا الوضع إلى الاستفادة من التعاون الإيراني من دون أن يُفهم ذلك على أنه قبول بسيطرة طهران الأحادية على حركة الملاحة في هرمز، وهو أمر قد يثير حساسية الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وتتضح أهمية هذا الامتياز من حجم اعتماد العراق على صادراته الجنوبية؛ فقبل تفاقم الأزمة كان العراق ينتج نحو ٤ ملايين برميل يومياً، فيما بلغت الصادرات من البصرة نحو ٣٫٣ ملايين برميل يومياً. وبعد الاضطراب في هرمز، هبطت الصادرات الجنوبية في أيار ٢٠٢٦ إلى نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً، ثم ارتفعت في حزيران إلى نحو ٥٠٠ ألف برميل، وفي تموز إلى ١٫٤ مليون برميل يومياً، وهو مستوى لا يزال أقل من نصف ما كان عليه قبل الأزمة. وقد فرض تراجع الصادرات ضغوطاً على قدرة بغداد على دفع الرواتب وتمويل مشاريع الإعمار وتسوية مستحقات المقاولين، ولذلك فإن زيادة الصادرات حتى ببضعة مئات الآلاف من البراميل يومياً يمكن أن تكون ذات أهمية ملموسة للموازنة العراقية.ولا يزال الوضع العام في مضيق هرمز حرجاً. فقبل الأزمة كان يمر عبره في المتوسط نحو ١٨ مليون برميل يومياً من النفط الخام والمشتقات النفطية، أي ما يعادل تقريباً خُمس تجارة النفط العالمية. وقد تراجع هذا الحجم في تموز ٢٠٢٦ إلى نحو ٤٫٨ ملايين برميل يومياً، ثم إلى متوسط يقارب مليوني برميل يومياً في آب. وفي أحد الأيام لم تعبر المضيق سوى ثلاث سفن، فيما بلغ متوسط حركة المرور خلال خمسة أيام نحو ١٢ سفينة. وفي حالة أخرى، انخفض عدد سفن الشحن من ١٤ إلى ٧ سفن، ولم تُرصد أي ناقلة نفط خام عملاقة من فئة «في إل سي» أو أي ناقلة للغاز الطبيعي المسال. وخلال الأسابيع الأخيرة، جرى أكثر من ٨٠ في المئة من حركة الشحنات السائلة إما عبر مسار عُمان أو من خلال «الملاحة المظلمة»، أي بإطفاء السفن أنظمة التتبع الخاصة بها. ومن ثم، فإن السماح بعبور ناقلات النفط العراقية لا يعني إعادة فتح مضيق هرمز بصورة عامة، بل يمثل نوعاً من الإعفاء الموجه الذي يتيح لطهران الاحتفاظ بقدرتها على ممارسة ضغط انتقائي ومنح امتيازات لبعض الدول. وفي الوقت نفسه، تسعى بغداد إلى تقليص اعتمادها على هرمز على المدى البعيد، من خلال زيادة الصادرات عبر ميناء جيهان التركي، وتطوير مسارات بانياس السورية والعقبة الأردنية، والتفاوض مع شركات شحن أمريكية وألمانية لاستخدام ناقلات نفط ترفع العلم العراقي. ويُقدّر أن خط الأنابيب المقترح إلى بانياس سيحتاج إلى نحو أربع سنوات واستثمارات لا تقل عن ١٥ مليار دولار. وفي المحصلة، يشكل الامتياز الإيراني للعراق انفراجاً اقتصادياً قصير الأجل، لكنه لا يحل الأزمة الجوهرية في مضيق هرمز، الذي لا يزال يمثل عنق زجاجة تتشابك فيه بصورة مباشرة الدبلوماسية والضغوط السياسية وأمن الطاقة والتنافس الجيوسياسي.

https://tacticsinstitute.com/analysis/iran-permits-iraqi-oil-tankers-through-

Discovery Alert

المسعى الطموح للعراق لزيادة إنتاج النفط إلى ١٠ ملايين برميل يومياً

يهدف العراق إلى رفع طاقته الإنتاجية من النفط خلال السنوات الست المقبلة إلى ما بين ٨ و١٠ ملايين برميل يومياً، في حين تُقدَّر طاقته الحالية، استناداً إلى تقديرات عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، بنحو ٤٫٩ ملايين برميل يومياً. ويعني تحقيق هذا الهدف زيادة تتراوح بين ٦٣ و١٠٤ في المئة مقارنة بالمستوى الراهن. وعلى الصعيد العالمي، لم تتمكن سوى السعودية وروسيا من الحفاظ على إنتاج مستدام في حدود ١٠ ملايين برميل يومياً أو أكثر، وكلتاهما تمتلك بنى تحتية تطورت على مدى عدة عقود. ويأتي الإعلان عن الهدف الجديد في وقت تسعى فيه بغداد أيضاً إلى زيادة حصتها

الإنتاجية ضمن «أوبك بلس»، وقد أُوفدت لجنة وزارية للتفاوض مع السعودية، لأن أي زيادة كبيرة في إنتاج العراق من دون رفع رسمي للحصة قد تثير توترات مع بقية أعضاء أوبك. كما أن سجل العراق السابق يزيد من صعوبة هذه المفاوضات، إذ تجاوزت بغداد مراراً سقوف الإنتاج المحددة ولم تنفذ بالكامل برامج التعويض عن فائض الإنتاج. ويمكن تصور ثلاثة مسارات رئيسية لمستقبل الإنتاج العراقي. ففي السيناريو المتفائل، قد يسمح تدفق واسع للاستثمارات الأجنبية، وزيادة حصة العراق في أوبك، وتطوير الحقول الكبرى مثل الرميلة وغرب القرنة ١ و٢ ومجنون والحلفاية، بالاقتراب من هدف ١٠ ملايين برميل يومياً، غير أن هذا السيناريو سيحتاج إلى استثمارات بمئات المليارات من الدولارات، وتُقيَّم احتمالات تحققه بأنها منخفضة إلى متوسطة. أما السيناريو الأكثر ترجيحاً فيتمثل في بلوغ إنتاج يتراوح بين ٧ و٨ ملايين برميل يومياً عبر التطوير التدريجي للبنية التحتية والعقود القائمة. وفي المقابل، إذا استمرت مشكلات الحوكمة ونقص الاستثمارات والخلافات بين بغداد وأربيل والقيود الفنية، فقد يبقى الإنتاج في حدود ٥ إلى ٦ ملايين برميل يومياً.ويتمثل أحد أهم القيود الأقل تداولاً في الطبيعة الجيولوجية للحقول العراقية؛ إذ تقع العديد من الحقول الكبرى ضمن تكوينات كربوناتية تعود إلى العصر الطباشيري، تتميز بمسامية مرتفعة ولكن أيضاً بدرجة كبيرة من عدم التجانس. ويجعل ذلك عمليات حقن المياه للحفاظ على ضغط المكامن أكثر تعقيداً، وقد يؤدي سوء الإدارة إلى اختراق مبكر للمياه إلى الآبار وتراجع معامل الاستخلاص. ويُقدَّر معامل الاستخلاص في كثير من الحقول الكربوناتية العراقية بنحو ٢٠ إلى ٣٠ في المئة، وهو مستوى أدنى من الإمكانات النظرية الممكنة في حال الإدارة المثلى لضغط المكامن. كما تشكل البنية التحتية عائقاً أساسياً؛ فمحطات التصدير في البصرة تعمل بالقرب من حدود طاقتها القصوى، وشبكة حقن المياه غير كافية، وإمدادات الكهرباء في الحقول الجنوبية غير مستقرة، كما أن شبكة خطوط الأنابيب الداخلية لا تمتلك السعة والمرونة الاحتياطية اللازمتين لمضاعفة تدفقات النفط. وإضافة إلى ذلك، يؤدي حرق نسبة كبيرة من الغاز المصاحب إلى هدر الطاقة وزيادة كلفة الإنتاج. ويسعى العراق كذلك إلى تقليل اعتماده على مضيق هرمز عبر تطوير مسارات بديلة من خلال بانياس السورية والعقبة الأردنية. ويوفر مسار بانياس وصولاً مباشراً إلى البحر المتوسط والأسواق الأوروبية، لكنه يتطلب إعادة تأهيل واسعة للبنية التحتية السورية، فيما يستلزم مسار العقبة إنشاء خط أنابيب جديد وإبرام اتفاقات عبور طويلة الأجل مع الأردن. وإذا تمكن العراق فعلياً من إضافة ٥ ملايين برميل يومياً إلى إنتاجه الحالي، فإن هذه الزيادة ستعادل نحو ٥ في المئة من الاستهلاك النفطي العالمي، بافتراض طلب عالمي يقارب ١٠٣ ملايين برميل يومياً، وقد تفرض ضغوطاً هبوطية كبيرة على أسعار خامي برنت وغرب تكساس الوسيط. ومع ذلك، فإن بلوغ مثل هذه الطاقة الإنتاجية بحلول أوائل ثلاثينيات القرن الحالي يعتمد على تحقيق نجاح متزامن في الاستثمار، وإدارة المكامن، وتطوير البنية التحتية، وإصلاح العلاقات بين بغداد وأربيل، وزيادة حصة العراق في أوبك، وإنشاء مسارات تصديرية جديدة.

https://discoveryalert.com.au/iraq-oil-output-١٠-million-

Alhurra

بغداد والجماعات المسلحة تقتربان من تسوية بشأن تسليم السلاح

يدرس القادة العراقيون صيغة تقوم على أن تتخلى الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران عن السيطرة العملياتية على أسلحتها من دون أن تسلّمها مباشرة إلى الحكومة العراقية. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الآلية في خفض التوتر بين الدولة والجماعات المسلحة، وإيجاد حل تستطيع بغداد تقديمه بوصفه تقدماً في ملف حصر السلاح، في حين لا تشعر تلك الجماعات بأنها أُجبرت على الاستسلام تحت الضغط، ولا سيما الضغط الأمريكي. وكانت الحكومة العراقية قد حددت سابقاً ٣٠ أيلول ٢٠٢٦ موعداً نهائياً لتسليم السلاح، غير

أن احتمالات تأجيل هذا الموعد باتت تتزايد. وبموجب تفاهم يجري بلورته بين قوى الإطار التنسيقي والحكومة، يمكن للجماعات المسلحة تسليم أسلحتها إلى الحشد الشعبي، على أن تتولى هذه المؤسسة تسجيلها وحفظها وإدارتها. وبذلك تخرج الأسلحة من السيطرة المباشرة للجماعات، من دون أن تنتقل بالضرورة إلى وزارة الدفاع أو سائر المؤسسات الأمنية الحكومية. وتتوافق هذه الصيغة مع الطرح الذي أثير خلال زيارة محمد باقر قاليباف إلى بغداد في ١٩ آب، والذي يقضي بأن تحتفظ الجماعات بأسلحتها أو تضعها لدى الحشد الشعبي لاستخدامها في حالات الطوارئ. وفي المقابل، تطالب الولايات المتحدة بإخضاع كامل أسلحة الجماعات المتحالفة مع إيران لسيطرة الدولة، وهو التزام كان رئيس الوزراء العراقي قد طرحه خلال لقائه رئيس الولايات المتحدة في تموز. كما بدأت المصطلحات المستخدمة في الساحة السياسية العراقية تتغير؛ إذ يستخدم بعض المسؤولين مفهوم «تنظيم السلاح» بدلاً من عبارة «حصر السلاح بيد الدولة»، بما يعكس توجهاً نحو آلية أكثر مرونة. واقترح عمار الحكيم أيضاً نقل الأسلحة إلى الحشد الشعبي، باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل رسمياً جزءاً من بنية الدولة العراقية وقد أدت دوراً في الحرب ضد تنظيم داعش. وقد أدى تصاعد التوتر مع اقتراب موعد المهلة إلى تسريع مسار التسوية. وهددت بعض الجماعات بأنها قد تستهدف الحكومة إذا تعاملت الأخيرة مع أسلحتها باعتبارها «سلاحاً إرهابياً» لا «سلاح مقاومة». وفي الوقت نفسه، أفادت تقارير بأن إسماعيل قاآني طلب من قادة الجماعات المسلحة، خلال زيارته الأخيرة إلى بغداد، عدم تسليم أسلحتهم. وفي المقابل، تبنت بعض الجماعات نهجاً أكثر اعتدالاً؛ إذ أعلن أحد مسؤولي عصائب أهل الحق أن القضية الأساسية ليست التسليم المادي للسلاح، بل نقل صلاحية إصدار الأمر باستخدامه إلى القائد العام للقوات المسلحة، أي رئيس الوزراء. ووفق هذه الصيغة، يمكن أن تبقى الأسلحة داخل وحدات الحشد الشعبي، بينما تخضع قرارات استخدامها لقيادة الدولة. كما أعلنت عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي أنهما بدأتا عملية وضع أسلحتهما تحت سيطرة الحكومة، وهي خطوة كانت سرايا السلام قد شرعت فيها سابقاً. وأكد رئيس الوزراء العراقي أن جميع القوى السياسية متفقة على مبدأ تنظيم السلاح والسيطرة عليه، وأن الحكومة لا تسعى إلى مواجهة عسكرية. كما قطعت بعض الجماعات ارتباطاتها السابقة واندمجت في هيكل الحشد الشعبي. ومع ذلك، لا تزال كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء وحركة النجباء تحتفظ بأسلحتها، فيما استندت كتائب حزب الله إلى الهجمات الأمريكية والسعودية على مواقع الحشد في أواخر تموز بوصفها مبرراً لمواصلة الاحتفاظ بتسليحها.

https://alhurra.com/en/٣٥٦٢.

REUTERS

قد يُظهر العراق كيف يمكن للولايات المتحدة الضغط على الشركاء التجاريين لإيران

قد تستخدم الولايات المتحدة تجربة العراق نموذجًا لتنفيذ تهديدها ضد الدول التي تواصل التجارة مع إيران، عبر إقصائها عن النظام المالي القائم على الدولار. وخلال السنوات الأخيرة، فرضت واشنطن عقوبات على عدة مصارف عراقية بتهمة وجود صلات مالية مع طهران، لكنها تجنبت حتى الآن إجراءات من شأنها إلحاق ضرر بالغ باقتصاد العراق، الذي يُعد حليفًا لكل من الولايات المتحدة وإيران. وقد حذّر رئيس الولايات المتحدة من أن الدول التي توفر لإيران «متنفسًا اقتصاديًا» ستواجه عواقب خطيرة، وهو تحذير قد يشمل شركاء تجاريين رئيسيين لطهران، مثل الصين والإمارات العربية المتحدة وتركيا والهند وباكستان وعُمان. كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية بدء «هجوم اقتصادي» على إيران يتمحور حول العقوبات، مشيرة إلى أن شركاء طهران التجاريين قد يتعرضون للضغط أيضًا. ويُعد العراق حالة خاصة، إذ تتمتع الولايات المتحدة منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣ بنفوذ كبير على عائداته النفطية؛ فجزء كبير من الإيرادات النفطية العراقية بالدولار يُدار عبر آليات مرتبطة بالبنك المركزي الأمريكي، ولا سيما بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ويعتمد العراق، الذي يحتفظ بأكثر من ١٠٠ مليار دولار من الاحتياطيات المالية في الولايات المتحدة، على تعاون واشنطن لاستمرار تدفق عائداته النفطية وأنشطته المالية. وأظهرت تقارير سابقة أن شبكات تهريب زيت الوقود في العراق تدر سنويًا ما لا يقل عن مليار دولار لإيران والجماعات المرتبطة بها، ما قد يدفع واشنطن إلى زيادة التدقيق في دول مجاورة لإيران تُستخدم في مسارات مماثلة للتحايل على العقوبات. ومع ذلك، فإن قدرة الولايات المتحدة على الضغط على العراق أكبر منها على شركاء إيران التجاريين الآخرين، نظرًا إلى الدور المركزي للدولار في التجارة العالمية واتساع الأدوات المالية المتاحة لواشنطن. وفي هذا السياق، أوقفت الولايات المتحدة في أبريل/نيسان ٢٠٢٦ تحويل ٥٠٠ مليون دولار نقدًا إلى العراق، وعلّقت جزءًا من التعاون الأمني مع بغداد بسبب مخاوف تتعلق بجماعات مسلحة مقربة من إيران، كما ظهرت في يناير/كانون الثاني تقارير عن تهديد كبار سياسيين عراقيين بالعقوبات، بما في ذلك قيود على عائدات النفط. وقد دفعت الضغوط الأمريكية المؤسسات المالية العراقية إلى تشديد معايير الامتثال والرقابة، ورفعت كلفة التعامل الاقتصادي مع إيران، لكنها لم تقطع الروابط بين البلدين، التي تشمل الطاقة والتجارة والسياسة والأمن. وتجاوزت التجارة العراقية الإيرانية ١٠ مليارات دولار في ٢٠٢٥، وكان معظمها صادرات إيرانية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية إلى العراق، قبل أن تتراجع في ٢٠٢٦ بعد اندلاع الحرب الإيرانية بسبب المخاطر الأمنية واضطراب المعابر الحدودية وارتفاع تكاليف النقل. ويظل قطاع الطاقة محوريًا رئيسيًا للاعتماد المتبادل؛ إذ يدفع العراق سنويًا نحو ٤ إلى ٥ مليارات دولار مقابل استيراد الغاز الطبيعي الإيراني الضروري لتوليد الكهرباء، وقد حذّر مسؤولون عراقيون من أن الإجراءات الأمريكية الجديدة قد تعرقل هذه المدفوعات. وبرغم تصاعد الضغوط، يرى بعض الخبراء أن العراق سيظل أحد المسارات الرئيسية لتجاوز العقوبات المفروضة على إيران، وأن نظامه المصرفي وقطاعه المالي غير الرسمي قد يواجهان تحديات أكبر مع تشديد القيود. ومع ذلك، قد لا تحقق السياسة العقابية وحدها النتيجة التي تريدها واشنطن؛ لذلك طُرح أن تجمع الولايات المتحدة بين الضغط والحوافز، مثل تقديم مساعدات فنية للبنك المركزي العراقي والحكومة لإصلاح النظام المالي، فيما تظل واشنطن حذرة من التداعيات الأوسع لأي إجراءات شديدة ضد إيران وشركائها على استقرار النظام المالي العالمي.

https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-may-show-

CHATHAMHOUSE

هل أعادت العقوبات تشكيل النموذج الاقتصادي للجماعات المسلحة في العراق بدلاً من إضعافه؟

لم تؤدِّ الضغوط الأمريكية المتزايدة على قنوات تمويل الجماعات المسلحة في العراق بالضرورة إلى تقليص نفوذها، بل دفعتها إلى إعادة بناء نموذجها الاقتصادي. فقد أسهمت القيود المصرفية والعقوبات على المرتبطين بها في زيادة اعتمادها على مصادر الدخل المحلية وشبكات النفوذ والحضور داخل مؤسسات الدولة. وفي السابق، كانت جماعات عديدة تعتمد على شبكات مالية

خارجية ووسطاء وأنشطة غير رسمية، بينما يشير المسار الجديد إلى انتقالها من نموذج قائم على الإيرادات غير المباشرة إلى آخر يرتكز على النفوذ المؤسسي والسيطرة الأكثر مباشرة على الموارد الاقتصادية العراقية. وقد عزز اتساع حضورها السياسي، ولا سيما بعد انتخابات ٢٠٢٥، حصتها في البرلمان والمناصب الحكومية وقدرتها على التأثير في توزيع الوظائف العامة والموارد والنشاط الاقتصادي. ويبرز النفط بوصفه أحد أهم مجالات هذا النفوذ؛ إذ يتيح موقعه المركزي فرصاً مالية واسعة عبر الإنتاج والنقل والتصدير. وبينما كان تهريب النفط يتم سابقاً عبر شركات واجهة وشبكات وساطة، منها بعض مصانع الأسفلت المستخدمة لتسويق زيت الوقود، تشير تقارير أحدث إلى انتقال هذه الأنشطة نحو هياكل أكثر مباشرة، مع الاستفادة أحياناً من النفوذ داخل المؤسسات الحكومية والمصافي والحقول النفطية. كما توحي اتهامات وإجراءات صادرة عن السلطات العراقية ووزارة الخزانة الأمريكية بأن شبكات مرتبطة بهذه الجماعات ربما استخدمت مواقع رسمية لتسهيل التهريب أو الاستفادة من عائداته، المقدّرة بنحو مليار دولار سنوياً. أتاح النفوذ السياسي والمؤسسي الاستفادة من العقود الحكومية والمشروعات والاستثمارات الحكومية. ففي الماضي، كانت بعض الجماعات تحصل من متعهدين خاصين على عمولات بين ٥ و٣٠ في المئة، أما اليوم فقد بات بعضها قادراً على توجيه العقود إلى شركات تابعة أو شركات واجهة، ما جعلها مصدراً أكثر استدامة للتمويل. ويظهر النمط نفسه في الاقتصاد المحلي، حيث تعرضت أنشطة هشة، مثل متاجر المشروبات الكحولية وأعمال خاصة ضعيفة الحماية القانونية، للابتزاز، كما أصبح التحكم في بعض المعابر الحدودية مصدراً مهماً للدخل؛ إذ تُقدَّر عائدات تهريب السلع وفرض الرسوم على الشاحنات بنحو ١٢ مليار دولار سنوياً. ويتمثل التحول الأساسي في انتقال القوة الاقتصادية لهذه الجماعات من التمويل الخارجي إلى نموذج يقوم على اختراق مؤسسات الدولة وتوجيه العقود العامة والسيطرة على أجزاء من الاقتصاد الداخلي، بما يجعل مواجهتها بالعقوبات التقليدية وحدها أكثر صعوبة. كما تغير استخدام القوة العسكرية؛ فهي لا تزال أداة متاحة، لكنها تُستخدم أكثر لحماية الشبكات السياسية والاقتصادية أو تعديل موازين النفوذ، ولذلك يظل احتمال أزمات شبيهة بأحداث ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ قائماً عندما تُهدَّد المصالح الاقتصادية أو شبكات النفوذ، وإن كانت المنافسة ستجري داخل البنى الحكومية والسياسية. لا يكفي تشديد العقوبات، بل يلزم إصلاح إدارة الموارد العامة ونظام العقود، واعتماد المناقصات الإلكترونية، وإلزام الشركات بكشف المالكين الحقيقيين، وتقليص أثر العلاقات السياسية في التعيينات، إلى جانب ضبط الحدود وحماية القطاعات المعرضة للابتزاز وتعزيز احتكار الدولة للأمن. وقد اتخذت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي خطوات تشمل مكافحة الفساد، وتقييد شبكات مالية مرتبطة بالجماعات المسلحة، والتركيز على وزارتي النفط والكهرباء، وإغلاق مكاتب غير مرخصة مرتبطة بالحشد الشعبي. ومع ازدياد اندماج هذه الجماعات في الاقتصاد السياسي العراقي، يصبح المطلوب استهداف الهياكل المنتجة للنفوذ لا مصادر التمويل وحدها؛ فبدون إصلاح مؤسسي قد تغيّر الضغوط الاقتصادية شكل نشاطها من دون أن تقلص بالضرورة قدرتها على ممارسة النفوذ.

https://kalam.chathamhouse.org/sanctions-have-reshaped-

Azernews

الولايات المتحدة تغادر العراق، بينما تواجه بغداد معركة جديدة من أجل السيادة

يشكّل خروج القوات الأمريكية من العراق بحلول ٣٠ أيلول ٢٠٢٦ النهاية الرسمية للمهمة العسكرية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، غير أن أهمية هذا التحول تتجاوز مجرد تقليص الوجود العسكري لواشنطن. فقد تحوّل التاريخ نفسه بالنسبة إلى بغداد إلى مهلة لوضع الجماعات المسلحة تحت سلطة الدولة. ومن هذا المنظور، يصبح الانسحاب الأمريكي اختباراً لقدرة العراق على منع العودة إلى نمط سياسات الميليشيات، والتدخلات الخارجية، وانعدام الأمن الطائفي. وقد تغير إلى حد كبير المنطق الأولي للوجود الأمريكي؛

فتنظيم داعش لم يعد يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي، كما استفادت القوات الأمنية العراقية على مدى سنوات من التدريب والمعلومات والمعدات الأمريكية. وكانت بغداد وواشنطن قد اتفقتا منذ عام ٢٠٢٤ على إنهاء مهمة التحالف والانتقال إلى علاقة أمنية ثنائية. ومع ذلك، يأتي هذا الانتقال في وقت أعادت فيه المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران العراق إلى ساحة للتنافس بالوكالة. ووفقاً لإحصاءات البنتاغون، نفذت الجماعات المسلحة القريبة من إيران، خلال الفترة الممتدة من شباط إلى نيسان ٢٠٢٦ وحدها، أكثر من ٦٠٠ هجوم ضد مواطنين ومنشآت أمريكية في العراق. وقد أدى تقليص أعداد القوات الأمريكية إلى مفارقة واضحة؛ فكلما انخفض عدد هذه القوات تراجعت قيمتها بوصفها قوة قتالية تقليدية، في حين ازدادت قابليتها للاستهداف من جانب الجماعات المسلحة وارتفعت الكلفة السياسية للإبقاء عليها. لذلك لا تتجه واشنطن، بالمعنى الاستراتيجي، إلى خروج كامل من العراق، بل إلى تغيير أدوات نفوذها، إذ ستعتمد العلاقة المقبلة بدرجة أكبر على التعاون الدفاعي، ومبيعات الأسلحة، والتدريب، وتبادل المعلومات، والتفاعل السياسي. كما شكّلت بغداد لجنة فنية لتحديد إطار العلاقات بعد انتهاء مهمة التحالف، ما يعني أن تقليص الوجود العسكري لا يساوي بالضرورة تراجع النفوذ الأمريكي.

أما بالنسبة إلى بغداد، فتبقى القضية الأكثر تعقيداً هي وضع الجماعات المسلحة بعد الانسحاب الأمريكي. فقد شكّل وجود القوات الأجنبية لسنوات أحد أبرز المبررات التي استندت إليها هذه الجماعات للاحتفاظ بسلاح مستقل، ومع خروج القوات الأمريكية يضعف هذا المبرر، ويبرز السؤال عن سبب استمرار تنظيمات مسلحة خارج السيطرة الفعلية للدولة في امتلاك قدرات عسكرية مستقلة. وقد سعت الحكومة إلى ربط الانسحاب الأمريكي بمسار حصر السلاح بيد الدولة، إلا أن جماعات نافذة عارضت هذه السياسة. فالحشد الشعبي جزء رسمي من المنظومة الأمنية العراقية، لكن بعض مكوناته يحتفظ بهوية سياسية مستقلة، وسلاسل نفوذ منفصلة، وعلاقات وثيقة مع إيران، بحيث تكون بعض الجماعات في الوقت نفسه جزءاً من الدولة وقادرة على تحديها. وقد يصب تراجع الوجود الأمريكي في مصلحة إيران، لكنه لا يعني بالضرورة خضوع العراق الكامل لطهران؛ إذ تزيد النزعة الوطنية العراقية والمصالح الداخلية لبغداد من تعقيد المعادلة، ويبدو السيناريو الأكثر ترجيحاً هو تصاعد المنافسة على النفوذ، لا انتقال العراق بالكامل إلى محور خارجي واحد. وتكتسب تركيا أيضاً أهمية في هذه المعادلة؛ فقد اعتبرت أنقرة طوال سنوات شمال العراق جزءاً من مجالها الأمني في مواجهة حزب العمال الكردستاني، وحافظت على مواقع عسكرية ونفذت عمليات عبر الحدود. ويمكن لتراجع الوجود الأمريكي أن يمنح تركيا هامشاً أوسع للحركة، ولا سيما إذا استمر مسار نزع سلاح حزب العمال الكردستاني. ويخلق ذلك مفارقة أخرى لبغداد؛ فالعراق يسعى إلى الحد من النشاط العسكري الأجنبي على أراضيه، لكنه لا يزال يعتمد على علاقات أمنية مع دول مجاورة لا يمتلك القدرة على توفير بدائل كاملة عنها. وفي النهاية، قد يشكل ٣٠ أيلول نقطة تحول في إعادة بناء سيادة العراق، أو يكون مجرد تاريخ آخر في استمرار التنافس بين الجماعات المسلحة والقوى الخارجية. فالمعيار الحقيقي للسيادة لا يقتصر على خروج الجنود الأجانب، بل يتمثل في قدرة الدولة على السيطرة على السلاح والحدود وأراضيها.

https://www.azernews.az/analysis/٢٦٢٥٧٣.html

JUSOOR

. أزمة نزع السلاح في العراق: لماذا قد يتداخل ضغط بغداد على الجماعات المسلحة مع ملف البيشمركة؟

تحولت أزمة نزع السلاح في العراق، التي بدأت مع تحديد مهلة ٣٠ أيلول لوضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة، إلى قضية تتجاوز مجرد تسليم تسليح الجماعات المسلحة، وأصبحت اختباراً لقدرة الحكومة العراقية على بناء منظومة أمنية موحدة. وتتمثل المسألة الأساسية في ما إذا كانت بغداد قادرة على حصر الاستخدام المشروع للقوة بيد الدولة من دون إعادة تفجير الخلافات الدستورية والسياسية والإقليمية غير المحسومة منذ عام ٢٠٠٣. وقد سعت الجماعات المسلحة القريبة من إيران إلى إدخال قوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان في هذه المعادلة، بحجة أنه إذا كان المطلوب جمع أسلحة الجماعات الواقعة خارج البنية الرسمية للدولة، فينبغي إخضاع البيشمركة للمسار نفسه. ورغم التشابه الظاهري في هذا الطرح، فإن هناك فارقاً قانونياً وسياسياً مهماً بين البيشمركة والجماعات المسلحة المرتبطة بجهات خارجية؛ فالبيشمركة جزء من البنية القانونية لإقليم كردستان في إطار الدستور العراقي، وشاركت إلى جانب القوات العراقية والتحالف الدولي في عمليات مكافحة تنظيم داعش. وتواجه الدولة العراقية في المقابل تناقضاً بنيوياً؛ إذ جرى دمج قوات الحشد الشعبي في المنظومة الأمنية الرسمية، لكن بعض أقوى فصائله لا تزال تحتفظ بعلاقات سياسية وعسكرية واقتصادية عميقة مع إيران وتعمل خارج السيطرة الكاملة للدولة، ما أفضى إلى نشوء منظومة أمنية مزدوجة أصبحت فيها الحدود بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي ملتبسة. ويُطرح اعتقال عباس حسين اليعقوبي، المرتبط بحركة حزب الله النجباء والحشد الشعبي، ثم إطلاق سراحه سريعاً، مثالاً على هذا التحدي؛ فإذا اعتقل جهاز مكافحة الإرهاب العراقي شخصاً مرتبطاً بتنظيم خاضع للعقوبات الأمريكية ثم أُفرج عنه بعد أقل من ٢٤ ساعة، فإن ذلك يثير تساؤلات بشأن قدرة الدولة سياسياً على تنفيذ قراراتها في مواجهة شبكات مسلحة نافذة. وفي هذا السياق، تنظر طهران إلى مسألة نزع السلاح باعتبارها مساراً تفاوضياً أكثر من كونها التزاماً فورياً. وتشير التقارير عن زيارة إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري، إلى بغداد في ١٠ آب ولقائه قادة الجماعات المسلحة والقوى السياسية الشيعية، إلى أن النهج الإيراني يقوم على الحفاظ على القدرات العسكرية للجماعات المتحالفة معها، وتجنب المواجهة المباشرة مع الدولة العراقية، واستثمار الوقت لتغيير الظروف السياسية؛ فالهدف ليس بالضرورة مواجهة بغداد عسكرياً، بل قد يتمثل في التأخير والتفاوض والحفاظ على قدرة الردع. وقد أعلنت بعض الجماعات، مثل حركة حزب الله النجباء، رفضها نزع السلاح، في حين أن موافقة جماعات أخرى على مسار الاندماج تؤكد أن شبكة الفصائل القريبة من إيران ليست متجانسة بصورة كاملة. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون معيار النجاح الحقيقي عدد الأسلحة التي تُسلَّم، بل تفكيك هياكل القيادة المستقلة والشبكات المالية والاستخبارية والقدرة على تعبئة القوات من دون إذن الدولة. كما أظهرت زيارة محمد باقر قاليباف، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، إلى بغداد في ١٩ آب أن طهران تتابع ملف نزع السلاح عبر المسارين السياسي والأمني في آن واحد. وتشير تقارير عن محاولات لإخفاء أسلحة الجماعات أو نقلها أو حمايتها إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية إلى احتمال أن يكون الهدف الأساسي هو تحويل مهلة ٣٠ أيلول من عملية حقيقية لنزع السلاح إلى آلية للحفاظ على قدرات الفصائل المسلحة ضمن صيغة جديدة. وتواجه اللجنة التي شكّلها الإطار التنسيقي الشيعي للتفاوض مع الجماعات المسلحة تناقضاً مهماً أيضاً، لأن عدداً من المفاوضين ينتمون إلى البنية السياسية نفسها التي استفادت من نفوذ تلك الجماعات. وتكتسب هنا مكانة هادي العامري، زعيم منظمة بدر، أهمية خاصة، بحكم علاقته التاريخية بإيران وموقعه بين البنية السياسية العراقية والشبكات الأمنية القريبة من طهران. ومن أبرز أبعاد الأزمة محاولة بعض الفصائل وضع البيشمركة في خانة واحدة مع الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران، وهي مقارنة يمكن أن تربك المنظومة الأمنية العراقية؛ لأن إضعاف البيشمركة من دون إصلاح حقيقي للفصائل المسلحة المتحالفة مع إيران لن يؤدي إلى تعزيز الدولة المركزية، بل قد يغيّر موازين القوى الداخلية لصالح القوى المسلحة، كما يمكن أن يؤدي تراجع قدرات البيشمركة إلى توسيع الثغرات الأمنية في المناطق المتنازع عليها ومناطق نشاط داعش. وفي المحصلة، لا تتمثل المشكلة الأساسية في العراق في عدد الأسلحة، بل في سيادة الدولة؛ فقد تُجمع آلاف القطع من السلاح، لكن إذا بقي القادة والشبكات المالية والنفوذ السياسي والقدرة المستقلة على التعبئة قائمة، فلن تحتكر الدولة القوة فعلياً. ولذلك تمثل مهلة ٣٠ أيلول اختباراً سياسياً لبغداد أكثر مما تمثل حلاً أمنياً فورياً؛ فالنجاح الحقيقي يتحقق عندما تستطيع الدولة فرض قوانينها على أقوى الفاعلين المسلحين، وإلا فقد تكون النتيجة، بدلاً من نزع السلاح، ترسيخ الغموض داخل البنية الأمنية العراقية.

https://www.kurdishpolicyanalysis.com/.٨/٢٠٢٦/iraq-militia-

Middle East Monitor

العراق يتفاوض على التخلي عن أسلحة الجماعات المسلحة، وليس إنهاء حصانتها؟

تتمحور مهلة ٣٠ أيلول ٢٠٢٦ لنزع سلاح الجماعات المسلحة العراقية، في ظاهرها، حول إعادة احتكار السلاح إلى الدولة، غير أن القضية الأهم تتعلق بمصير الحصانة القضائية والشبكات المالية لقادة هذه الجماعات. وفي هذا السياق، يتمثل القلق الأساسي في أن يؤدي التوصل إلى اتفاق بشأن تسليم السلاح أو تقييد استخدامه، من دون معالجة ملفات القتل والاختطاف والتعذيب والفساد المالي، إلى الإبقاء عملياً على بنية القوة التي تمتلكها هذه الجماعات. وفي ٢٦ حزيران ٢٠٢٦، أنشأ فالح الفياض، رئيس هيئة الحشد الشعبي، «مديرية حقوق الإنسان» الجديدة داخل الهيئة. وقد أثارت هذه الخطوة جدلاً بالنظر إلى أن الولايات المتحدة سبق أن فرضت عقوبات على الفياض بسبب دوره المزعوم في قمع احتجاجات تشرين، التي أسفرت عام ٢٠١٩ عن مقتل أكثر من ٥٠٠ شخص وإصابة الآلاف واعتقال المئات بصورة غير قانونية. كما اتهمت بعض المؤسسات الحقوقية أبو منتظر الحسيني، المسؤول المعيّن لإدارة هذه المديرية، بالمشاركة في أعمال العنف ذاتها. وبعد مرور سبع سنوات، لم يُحاكم أي منهما أمام القضاء. وقد جعلت حكومة علي الزيدي شعار «حصر السلاح بيد الدولة» محوراً رئيسياً لبرنامجها الأمني، فيما تدعم واشنطن هذا المسار بحزمة من اتفاقات الطاقة والتجارة تبلغ قيمتها نحو ٦٠ مليار دولار. وقد أبدت بعض الجماعات استعدادها للتجاوب مع هذه الخطة، بينما وصفت كتائب حزب الله المهلة بأنها «استعراض فارغ». كما

اعتبرت تقديرات تحليلية أن نزع السلاح بصورة كاملة «شبه مستحيل»، بسبب تغلغل هذه الجماعات العميق في المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية العراقية.وبالتوازي مع المفاوضات المتعلقة بالسلاح، تدور مباحثات أقل علنية بشأن الحصانة من الملاحقة القضائية. وقد شددت تقارير حقوقية صدرت عام ٢٠٢٦ على أن قوات أمنية وجماعات مسلحة وفاعلين سياسيين ما زالوا يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأن اختلال عمل الجهاز القضائي يحرم الضحايا من الوصول إلى العدالة والحصول على التعويض. ومنذ عام ٢٠٢٠، نُسب ما لا يقل عن ٣٥ عملية اغتيال مستهدفة لناشطين وصحفيين إلى «مسلحين مجهولين»، من دون أن تفضي أي قضية إلى إدانة قضائية. وفي ٢ آذار ٢٠٢٦، اغتيلت الناشطة المدنية «ينار محمد» في بغداد، ورغم الإعلان عن فتح تحقيق، لم تُنشر أي نتائج. كما يُتهم قادة بعض الجماعات المسلحة بتحويل مليارات الدولارات من الاقتصاد النفطي العراقي ومن شبكات تجارية مرتبطة بإيران وأوروبا والولايات المتحدة. وما تطالب به هذه الجماعات قبل نزع سلاحها لا يقتصر على ضمانات أمنية، بل يشمل نوعاً من الضمان القانوني الذي يتضمن عدم الملاحقة القضائية ومنع إجراء تحقيقات جدية في مصادر الأموال ومساراتها. وفي عام ٢٠٢١، طالبت تحقيقات حقوقية أيضاً بإجراء تحقيق مستقل في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختطاف والتعذيب، وإبعاد المشتبه في تورطهم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عن المؤسسات الأمنية، إلا أن هذه التوصيات لم تُنفذ. واليوم، لا يزال مسار نزع السلاح يركز بصورة أساسية على «العتاد العسكري»، من دون ظهور آلية واضحة للمساءلة القضائية بالتوازي معه. والنتيجة أنه إذا اكتفت الدولة بجمع الأسلحة، مع الإبقاء على هياكل القيادة والشبكات الاقتصادية والحصانة القضائية لهذه الجماعات من دون تغيير، فلن يكون قد تحقق إصلاح فعلي؛ بل ستنتقل قوتها من الإكراه المسلح إلى الحماية القانونية والسياسية. ولذلك فإن المعيار الحقيقي لسيادة العراق ليس تسليم السلاح في ٣٠ أيلول، بل إخضاع الذين استخدموا هذه الأسلحة ضد المواطنين للمساءلة.

https://www.middleeastmonitor.com/-٢٠٢٦٠٨٢١iraq-is-

JPost

زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني قاليباف إلى العراق تهدف إلى إعادة ضبط العلاقات وسط اضطرابات إقليمية

تأتي زيارة محمد باقر قاليباف، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، إلى العراق، والتي تستمر ثلاثة أيام، في وقت تسعى فيه طهران إلى إعادة ضبط علاقاتها مع بغداد في ظل ضغوط أمنية واقتصادية وسياسية متزايدة. وتتزامن الزيارة مع تصاعد التوتر بشأن مهلة ٣٠ أيلول لنزع سلاح الجماعات المسلحة العراقية، ومع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق الطويل لمضيق هرمز. وعند وصوله، شدد قاليباف على ضرورة تعزيز «نظام إقليمي جديد» بين إيران والعراق، وأدان «التدخل الخارجي». وخلال

لقاءاته مع كبار المسؤولين العراقيين، طُرحت ملفات من بينها تعزيز العلاقات الثنائية، وأمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون الاقتصادي، وتنفيذ الاتفاقات المشتركة. وشكلت التداعيات الاقتصادية لأزمة هرمز على العراق أحد المحاور الرئيسية للزيارة؛ فالاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على النفط، الذي يمثل نحو ٩٠ في المئة من إيرادات الدولة، و٩٥ في المئة من عائدات الصادرات، وأكثر من ٥٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تراجع القدرة على تصدير النفط إلى انخفاض الإيرادات النفطية الشهرية للعراق، التي كانت تتراوح سابقاً بين ٧ و٨ مليارات دولار، إلى نحو ١٫٢ إلى ١٫٩ مليار دولار، بل تسبب في تأخر دفع رواتب موظفي الدولة. وفي هذا السياق، طلب رئيس مجلس النواب العراقي من طهران منح العراق إعفاءً خاصاً لتصدير نفطه عبر مضيق هرمز، وضمان المرور الآمن لناقلاته. ويقوم التقييم المطروح على أن إيران تسعى إلى تخفيف الآثار السلبية لأزمة هرمز على بغداد، بهدف منع تصاعد الانتقادات الداخلية الموجهة إلى طهران والحيلولة دون إضعاف موقعها في العراق.وإلى جانب الملف الاقتصادي، تحتل قضية الجماعات المسلحة والحشد الشعبي موقعاً رئيسياً في المباحثات. ووفق التصور المطروح، لا تزال إيران تمتلك قدرة على استخدام الجماعات المتحالفة معها للضغط على الحكومة العراقية واحتواء التيارات الساعية إلى تقليص نفوذ طهران، بما في ذلك بعض القوى الكردية. وفي المقابل، باتت بغداد أكثر اندفاعاً نحو متابعة ملف نزع سلاح الجماعات المسلحة بعد الهجمات التي نفذتها جماعات عراقية، وما أعقبها من هجمات سعودية على الأراضي العراقية خلال الشهر الماضي، فضلاً عن تصاعد الضغوط الأمريكية. وفي هذا الإطار، طُرح أيضاً مقترح يسمح لجماعات الحشد الشعبي بالاحتفاظ بأسلحتها شريطة وقف استخدامها، إلى جانب خيارات أخرى مثل إخفاء الأسلحة الثقيلة أو حتى نقل جزء من الترسانة مؤقتاً إلى إيران إلى حين التوصل إلى اتفاق أكثر استدامة. ومن شأن مثل هذا الطرح أن يقود عملياً، بدلاً من نزع السلاح الكامل، إلى «تجميد عملياتي» للقدرات العسكرية لهذه الجماعات. وتكمن المعضلة الأساسية بالنسبة إلى بغداد في أن جزءاً من الشخصيات البارزة داخل الائتلاف الحاكم في العراق لا يزال يتبنى موقفاً إيجابياً تجاه المحور الإقليمي لإيران. ولذلك تجد سياسة الحكومة العراقية نفسها بين ضغطين: فمن جهة، تضغط الولايات المتحدة من أجل تقليص النفوذ الإيراني وتفكيك القدرات المستقلة للجماعات المسلحة، ومن جهة أخرى، لا تزال طهران تمتلك أدوات سياسية واقتصادية وأمنية مهمة داخل العراق. وبصورة عامة، يمكن النظر إلى زيارة قاليباف باعتبارها محاولة لإدارة ثلاثة ملفات في آن واحد: تخفيف استياء العراق من تداعيات أزمة مضيق هرمز، ومنع نزع السلاح الكامل للجماعات القريبة من إيران، والحفاظ على نفوذ طهران داخل البنية السياسية العراقية. ويبدو الوضع الراهن أقرب إلى «صراع مستمر» بين الضغوط الأمريكية وأدوات النفوذ الإيراني في بغداد، أكثر من كونه مؤشراً على إزاحة نفوذ أحد الطرفين بصورة نهائية.

https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/article٩٠٦١٣١-

csmonitor

مع تصاعد الضغوط الاقتصادية الأمريكية «يوم D» ضد إيران، تنتقل المعركة إلى العراق

مع تصاعد الضغوط الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، أصبح العراق أهم منفذ للتنفس الاقتصادي بالنسبة لطهران. فالعراق، الذي تأثر خلال العقدين الماضيين بدرجة كبيرة بالعلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران، بات اليوم ساحة رئيسية للتنافس بين واشنطن وطهران. وتسعى إيران إلى الحفاظ على هذا المسار الحيوي من خلال تعزيز حضورها الميداني عبر الفصائل المسلحة، والشبكات المالية غير الرسمية، وآليات نقل الأموال.تجد الحكومة العراقية برئاسة علي الزيدي نفسها في وضع بالغ التعقيد؛ فمن جهة تحاول دفع الفصائل المسلحة نحو نزع السلاح أو الاندماج ضمن مؤسسات الدولة، ومن جهة أخرى فإن الضغوط الأمريكية على الشبكات المالية المرتبطة بإيران جعلت عملية مواجهة هذه الفصائل أكثر صعوبة. ويتمثل الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية الجديدة في قطع المسارات الاقتصادية التي توفر لإيران القدرة على الوصول إلى الموارد المالية الخارجية، وإنهاء الشبكات التي تمنح طهران قدرة على تجاوز القيود الاقتصادية.أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، ضمن ما أطلقت عليه «اليوم D الاقتصادي»، أنها تعتزم استهداف جميع القنوات الاقتصادية التي توفر دعماً لإيران. وحذر مسؤولون أمريكيون من أن الدول التي تواصل التعامل الاقتصادي مع طهران قد تواجه تداعيات وعقوبات. إلا أن خبراء يرون أن تطبيق هذه السياسة في العراق يواجه تحديات كبيرة، نظراً إلى طبيعة الاقتصاد العراقي القائم على التعاملات النقدية، والحدود المشتركة مع إيران التي تمتد لنحو ٩٩٤ ميلاً، إضافة إلى وجود شبكة واسعة من القوى السياسية والفصائل المسلحة القريبة من طهران، والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين. ويعد ضعف الاعتماد على النظام المصرفي الرسمي أحد أبرز التحديات أمام الحكومة العراقية. إذ يعتمد جزء كبير من الاقتصاد العراقي على التداول النقدي، كما يحتفظ كثير من المواطنين والفاعلين الاقتصاديين بأموالهم خارج المصارف. وقد أدى ذلك إلى تقليل فعالية العقوبات المالية. وأفادت مصادر بأن جماعات مرتبطة بإيران حاولت، قبل الإعلان عن العقوبات الأمريكية الجديدة، تحويل ملايين الدولارات إلى العملات الرقمية بهدف تجاوز القيود المالية.اعتمدت الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية على أداة التحكم بتدفقات الدولار داخل العراق. فإيرادات النفط العراقية، وفق الآلية التي أُنشئت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تُدار عبر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، كما تحتفظ الولايات المتحدة بنحو ١٠٠ مليار دولار من احتياطات العراق المالية لديها. وفي عام ٢٠٢٤، أخرجت واشنطن مصرف الهدى العراقي من النظام المالي الأمريكي، متهمة إياه بتحويل مليارات الدولارات إلى الحرس الثوري الإيراني والفصائل المسلحة المرتبطة بطهران. كما منع البنك المركزي العراقي عدداً من المصارف، من بينها مصرف الجنوب الإسلامي، من الوصول إلى الدولار الأمريكي.وفي أبريل/نيسان ٢٠٢٦، أوقفت الإدارة الأمريكية تحويل ٥٠٠ مليون دولار من الإيرادات العراقية، وعلقت شحنات النقد بالدولار إلى العراق، بهدف الحد من الموارد المالية للفصائل المسلحة القريبة من إيران. إلا أن الولايات المتحدة استأنفت لاحقاً نقل الدولار إلى العراق بعد أن تعهدت الحكومة العراقية بتشديد الرقابة على التدفقات المالية وتطبيق إجراءات أكثر صرامة للرقابة.ازدادت أهمية العراق بالنسبة لإيران بعد تراجع العلاقات الاقتصادية لطهران مع بعض دول المنطقة. وبعد أن علّقت الإمارات العربية المتحدة، التي تعد ثاني أكبر شريك تجاري لإيران، علاقاتها التجارية والمالية مع طهران، تعزز دور العراق بوصفه المسار الرئيسي للوصول الإيراني إلى الموارد المالية الخارجية.وفي هذا السياق، تؤدي الفصائل المسلحة دوراً محورياً في الحفاظ على الشبكات الاقتصادية الإيرانية داخل العراق. فبعض هذه الفصائل التي تشكلت أساساً لمواجهة تنظيم داعش أصبحت لاحقاً ضمن الإطار الرسمي للدولة العراقية، بينما لا تزال فصائل مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق تعمل خارج السيطرة الكاملة للحكومة، وترتبط بشكل مباشر أكثر بطهران.ويرى بعض المحللين أن قادة مرتبطين بالحرس الثوري الإيراني باتوا يشرفون بشكل مباشر على الفصائل المسلحة وشبكاتها المالية داخل العراق. وقد تحولت هذه الشبكات خلال السنوات الماضية إلى منظومة معقدة لجذب الدولار الأمريكي، ونقله إلى إيران، والالتفاف على العقوبات. ووفق هذا التصور، يمثل العراق «الرئة الاقتصادية لإيران»، بينما تشكل الفصائل المسلحة الأداة الأساسية للسيطرة على هذا المسار.أعلنت حكومة علي الزيدي أن جميع الفصائل المسلحة يجب أن تنزع سلاحها أو تندمج داخل مؤسسات الدولة بحلول ٣٠ سبتمبر، وهو التاريخ الذي يتزامن مع انسحاب آخر القوات القتالية الأمريكية والدولية من العراق بعد ٢٣ عاماً من الوجود العسكري. ويقوم منطق الحكومة العراقية على أن انتهاء الوجود العسكري الأجنبي سيزيل الذريعة التي تستخدمها الفصائل المسلحة لمواصلة نشاطها المستقل.مع ذلك، يرى بعض الخبراء أن تحقيق اندماج كامل أو نزع سلاح شامل للفصائل القريبة من إيران أمر غير واقعي، بسبب امتلاك هذه الجماعات قدرات عسكرية، إضافة إلى نفوذ سياسي واسع وموارد مالية كبيرة. ويؤكد هؤلاء أن المشكلة الأساسية لا تتمثل فقط في وجود الفصائل المسلحة، بل في تحولها إلى فاعلين اقتصاديين وشبكات مالية داخل بنية الدولة العراقية.وبناءً على ذلك، فإن الضغوط الاقتصادية الأمريكية قد تؤدي إلى تقليص قدرة بعض الشبكات على التمويل، لكنها من دون إصلاحات عميقة في البنية السياسية والاقتصادية للعراق قد تؤدي فقط إلى تغيير شكل عمل هذه الشبكات، وليس إنهاء نفوذها بشكل كامل

https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/.٨٢٥/٢٠٢٦/iraqi-militias-

IDSA

الحشد الشعبي واستقلالية العراق في السياسة الخارجية

تتزايد خضوع سيادة العراق في مجال السياسة الخارجية لتأثير الجماعات المتحالفة مع إيران ضمن إطار الحشد الشعبي. ويُظهر سلوك هذه القوى خلال الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران أن قرار دخول العراق في النزاعات الإقليمية أو النأي بنفسه عنها لم يُتخذ، في بعض الحالات، في بغداد، بل داخل الجماعات المسلحة نفسها وبالتنسيق مع طهران. تأسس الحشد الشعبي عام ٢٠١٤ عقب سقوط الموصل بيد تنظيم داعش،

وفي ١٣ حزيران من العام نفسه أعلن آية الله علي السيستاني أن الدفاع عن البلاد واجب كفائي. ورغم أن الفتوى وُجهت إلى جميع العراقيين وخَلَت من الخطاب الطائفي، فإن نسبة كبيرة من المتطوعين انضمت عملياً إلى جماعات قائمة، من بينها منظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، فيما أنشأت الحكومة خلال أيام هيئة الحشد الشعبي. واعتبر القانون رقم ٤٠، الصادر في تشرين الثاني ٢٠١٦، الحشد جزءاً من القوات المسلحة العراقية وخاضعاً للقائد العام للقوات المسلحة، لكنه لم يحدد بوضوح آليات إصدار الأوامر وضبط السلاح وإدارة الموارد المالية، ما أدى إلى دمج الحشد قانونياً في بنية الدولة من دون اكتمال سيطرة الدولة العملياتية عليه. ومنذ عام ٢٠١٩ استمرت محاولات إقرار قانون خدمة وتقاعد الحشد، واتسعت مسودته من ٣٩ مادة إلى أكثر من ١٠٠ مادة. وأُقرت نسخة منه في شباط ٢٠٢٥، غير أن محمد شياع السوداني سحبها بعد شهر، فيما بقي مشروع آخر لتكريس الحشد بوصفه بنية دائمة وموازية عملياً للجيش من دون نتيجة. وارتفع العدد الرسمي لعناصر الحشد في موازنة ٢٠٢٣ بنحو ٩٥ في المئة، من قرابة ١٢٢ ألفاً إلى ٢٣٨ ألف عنصر، كما تجاوزت موازنته في ٢٠٢٤ مبلغ ٣٫٤ مليارات دولار. ولا يقتصر نفوذ الحشد على المجال العسكري؛ ففي تشرين الثاني ٢٠٢٢ تأسست شركة المهندس الحكومية للإنشاءات والهندسة والمملوكة لهيئة الحشد، وهي بنية قورنت من حيث نموذجها الاقتصادي بمقر خاتم الأنبياء التابع للحرس الثوري الإيراني، وفرضت الولايات المتحدة عليها عقوبات في تشرين الأول ٢٠٢٥، بما أتاح لبعض الجماعات موارد مالية مستقلة إلى جانب التمويل الحكومي. ولا يشكل الحشد بنية داخلية متجانسة؛ إذ يتمثل أبرز الانقسامات في التباين بين فصائل المقاومة القريبة من فيلق القدس وألوية الحشد الأربعة المعروفة بحشد العتبات. وبعد مقتل أبو مهدي المهندس وقاسم سليماني في ٣ كانون الثاني ٢٠٢٠، عارضت هذه الألوية تعيين أبو فدك خلفاً للمهندس، وانتقلت مباشرة إلى إشراف رئيس الوزراء. ومنذ ذلك الحين أصبحت الجماعات القريبة من إيران صاحبة اليد العليا داخل هيئة الحشد، لكن تماسك القيادة تراجع، ونُفذت بعض الهجمات تحت الاسم المشترك المقاومة الإسلامية في العراق. وكان اختلاف سلوك هذه الجماعات في الحربين ضد إيران بالغ الدلالة؛ ففي حرب الأيام الاثني عشر في حزيران ٢٠٢٥، ورغم الهجمات الإسرائيلية ثم الأمريكية على منشآت فوردو ونطنز وأصفهان، لم تهاجم الفصائل الرئيسية في الحشد القوات الأمريكية، بسبب المخاوف من استهداف إسرائيل للقيادات، والانتخابات العراقية، وقرار طهران عدم فتح جبهة العراق. لكن الوضع تغير بعد اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية الأوسع ضد إيران في ٢٨ شباط ٢٠٢٦، إذ نُسب إلى جماعات عراقية أكثر من ٣٠٠ هجوم صاروخي وبالطائرات المسيّرة، فيما قدرت بعض التقديرات إجمالي الهجمات المرتبطة بالأراضي العراقية بأكثر من ٥٠٠ هجوم، استهدفت السفارة الأمريكية ومطار بغداد ومطارات إقليم كردستان ومنشآت النفط والغاز. وحتى أوائل نيسان سجلت الحكومة العراقية نحو ١٣٨ هجوماً أمريكياً داخل البلاد ومقتل ٧٣ من عناصر الحشد، كما أسفرت هجمات أمريكية سعودية مشتركة في ٢٨ و٢٩ تموز عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ وإصابة ٣٢ من قوات الحشد. وهاجمت جماعات عراقية أيضاً من الأراضي العراقية أهدافاً في الأردن والكويت والبحرين والسعودية والإمارات، ووصل الاستهداف إلى محطة براكة للطاقة النووية في أبوظبي. وفي ٢٥ آذار أدانت ست دول عربية هذه الهجمات واستندت إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الدفاع المشروع. وفي المحصلة، تعود المشكلة الأساسية إلى ضعف بنيوي في الدولة، إذ يمتلك الحشد في آن واحد السلاح والموارد الاقتصادية والنفوذ البرلماني؛ ففي ٢٠٢٥ كان عدم دخول الحرب خياراً اتخذته الجماعات نفسها، وفي ٢٠٢٦ جرى الدخول فيها عملياً خارج إرادة بغداد، ولذلك يرتبط استقرار العراق مستقبلاً بقدرة الدولة على تحقيق احتكار فعلي للسلاح والقيادة وقرار الحرب والسلام.

https://idsa.in/publisher/issuebrief/pmf-and-iraqs-foreign-policy-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر مجموعة التحليلات المنشورة بشأن العراق في النصف الثاني من أغسطس/آب ٢٠٢٦ أن محور اهتمام الأوساط التحليلية تجاوز مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة بحد ذاتها. فالسؤال الرئيسي لم يعد يتمثل في عدد الأسلحة التي ستُسلَّم حتى ٣٠ سبتمبر/أيلول، بل في ما إذا كانت بغداد قادرة، بعد عقدين من تعدد مراكز القوة، على تركيز القيادة العسكرية والموارد المالية وقرار الحرب والسلام فعلياً ضمن بنية الدولة. وإلى جانب ذلك، أظهرت أزمة مضيق هرمز والضغوط المالية الأمريكية أن القيود المفروضة على سيادة العراق ليست أمنية فحسب؛ فمسار صادرات النفط، والوصول إلى الدولار، وحتى قدرة الحكومة على تغطية النفقات الجارية، باتت مرتبطة بالتنافس الإقليمي بين إيران والولايات المتحدة. وفي الرواية الأمنية السائدة، يقع الحشد الشعبي في صميم هذا التناقض. فالمشكلة، وفق مصادر مثل «ذا ناشيونال» و«إم بي ــ آي دي إس إيه»، تكمن في أن الحشد يُعد قانونياً جزءاً من البنية الرسمية العراقية، إلا أن بعض أجزائه ما تزال تحتفظ بسلاسل قيادة وعلاقات خارجية وشبكات اقتصادية وقوة سياسية مستقلة. ولذلك، فإن الاندماج القانوني لم يكن بالضرورة مرادفاً للاندماج العملياتي. ومن هذه الزاوية تكتسب مناقشة قانون الخدمة والتقاعد الجديد الخاص بالحشد أهميتها؛ إذ يخشى منتقدوه من أن تقوم بغداد، بدلاً من معالجة الازدواجية القائمة، بتثبيتها بصورة دائمة عبر غطاء قانوني. وتصف «ذا ناشيونال» هذا الخطر باعتباره تكريساً لجهاز أمني موازٍ، فيما يربط «آي دي إس إيه» المسألة مباشرة باستقلال العراق في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. ومع ذلك، تشير الأدلة التي تعرضها المصادر إلى أن الحكومة العراقية ربما لا تعتبر نزع السلاح الكامل والفوري خياراً واقعياً. فوفق تقرير «الحرة» بشأن المفاوضات بين بغداد والجماعات المسلحة، تتبلور صيغة قد يتم بموجبها نقل الأسلحة إلى الحشد أو وضع السيطرة العملياتية عليها تحت سلطة القائد العام للقوات المسلحة، من دون أن يعني ذلك بالضرورة تسليم جميع الأسلحة إلى وزارة الدفاع. كما أن التحول التدريجي في خطاب بعض المسؤولين من «حصر السلاح» إلى «تنظيم السلاح» يعكس هذه الحقيقة. وقد يخفف مثل هذا الحل الوسط خطر المواجهة المباشرة بين الدولة والجماعات النافذة، لكنه يترك غموضاً جوهرياً: هل ستنجح الدولة فعلاً في إنهاء القوة المستقلة لهذه الجماعات، أم أنها ستغير فقط شكلها القانوني والتنظيمي؟ ويصف تقرير «الحرة» المفاوضات الجارية أساساً بأنها محاولة لإيجاد صيغة وسط بين مطالب واشنطن ورفض الجماعات الظهور بمظهر المستسلم للضغوط الخارجية. وعند هذه النقطة تتباعد روايات المصادر. إذ تصوّر «جيروزاليم بوست» و«كرديش بوليسي أناليسس» دور طهران بوصفه أكثر نشاطاً ووضوحاً في الأهداف، وتعتبران إدخال ملف البيشمركة في خلاف نزع السلاح محاولة لرفع الكلفة السياسية للضغط على الجماعات القريبة من إيران. ومن هذا المنظور، يمكن أن تؤدي مقارنة البيشمركة بالجماعات الشيعية إلى نقل النقاش من مسألة «سيطرة الدولة على جماعات ذات قيادة مستقلة» إلى خلاف يتعلق بالتوازن القانوني للقوات المسلحة داخل البنية الفدرالية للعراق. وتصف «جيروزاليم بوست» هذا النهج صراحة بأنه جزء من مسعى إيران للحفاظ على نفوذها وإضعاف منافسيها الأكراد. غير أنه ينبغي التمييز بين هذا التفسير وبين الواقع القانوني؛ فالبيشمركة تتمتع بمكانة مرتبطة بالبنية الدستورية لإقليم كردستان، في حين أن الإشكالية المتعلقة ببعض فصائل الحشد تتمحور حول مدى خضوعها الفعلي لقيادة الدولة. ولذلك فإن وضع الملفين على المستوى نفسه يبدو، أكثر من كونه إجابة قانونية عن مسألة نزع السلاح، أداة للمساومة السياسية. ويضيف «تشاتام هاوس» زاوية أخرى تفسر لماذا قد لا يكون حتى نزع السلاح الجزئي كافياً لاستعادة احتكار الدولة للقوة. فبحسب هذا التحليل، لم تحرم العقوبات الأمريكية الجماعات المسلحة بالضرورة من مواردها الاقتصادية، بل دفعتها نحو اندماج أعمق في الاقتصاد السياسي العراقي. وقد جعل النفوذ في العقود الحكومية والمؤسسات العامة وصناعة النفط والتجارة الحدودية والشركات المرتبطة بها قوة هذه الشبكات أكثر اتصالاً من السابق ببنية الدولة ذاتها. وفي مثل هذه الظروف يصبح الفصل بين «الجماعة المسلحة» و«الشبكة السياسية ــ الاقتصادية» أكثر صعوبة. ومن هذا المنظور، إذا جُمعت الأسلحة من دون تغيير آليات تخصيص العقود والتعيينات الحكومية والإيرادات غير الشفافة وشبكات الرعاية، فإن شكل النفوذ هو الذي سيتغير، وليس بالضرورة حجمه. ويطرح «ميدل إيست مونيتور» المسألة نفسها من زاوية المساءلة القضائية، متسائلاً عما إذا كان الاتفاق على السلاح سيقترن بنوع من الحصانة العملية للقادة والشبكات المتهمة بالعنف السياسي أو الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان. وبصرف النظر عن الحكم على جميع الاتهامات المطروحة، تكشف هذه الزاوية نقطة ضعف مهمة في النقاش الجاري؛ إذ قد يؤدي التركيز على العتاد العسكري إلى تهميش قضايا بنية القيادة والمسؤولية القانونية والمصادر المالية للجماعات. وعلى الجانب الآخر من المعادلة، تعمل الولايات المتحدة على تغيير أدوات نفوذها في العراق. فانتهاء المهمة العسكرية للتحالف لا يعني بالضرورة خروج واشنطن من المعادلة العراقية. ويُظهر تقرير «رويترز» أن اعتماد النظام المالي العراقي على الآليات

القائمة على الدولار، والاحتياطيات المحتفظ بها في الولايات المتحدة، وتدفق عائدات النفط، يمنح واشنطن رافعة قد تكون اقتصادياً أكثر فاعلية من الوجود العسكري المحدود. وقد حافظت الولايات المتحدة حتى الآن على توازن بين الضغط على الشبكات المرتبطة بإيران وتجنب إحداث صدمة شديدة للاقتصاد العراقي، غير أن تشديد سياسة معاقبة الشركاء الاقتصاديين لإيران يضع بغداد في موقف أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك، تنتقل المنافسة الأمريكية ــ الإيرانية في العراق، أكثر من السابق، من المجال العسكري المحض إلى البنوك والطاقة والتجارة وتنظيم هياكل الدولة. وقد كشفت أزمة هرمز بصورة أوضح هذا الاعتماد المتقاطع؛ فمن جهة يحتاج العراق إلى العلاقة مع واشنطن للوصول إلى موارده بالدولار، ومن جهة أخرى يجب أن يمر معظم نفط الجنوب العراقي إلى الأسواق العالمية عبر مسار عطّلته الأزمة بين إيران والولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، يشكل السماح الانتقائي من طهران بمرور ناقلات النفط العراقية متنفساً اقتصادياً قصير الأمد لبغداد، وفي الوقت نفسه وسيلة لإيران لإظهار قدرتها على ممارسة الضغط ومنح الامتيازات. كما يرى تقييم «تاكتيكس إنستيتيوت» أن هذه الخطوة لا تمثل إعادة فتح مضيق هرمز، بل نموذجاً لاستخدام منظم للوصول البحري بوصفه أداة سياسية. ولهذا اكتسبت الدراسات المتعلقة بمسارات النفط أهمية تتجاوز سياسة الطاقة. ويبيّن تحليل «ستيمسون سنتر» أن الأزمة الحالية حولت اعتماد العراق على مسار البصرة ــ هرمز من قضية فنية إلى نقطة ضعف في الأمن القومي. فمشروعات الربط بتركيا وبانياس السورية وطرابلس اللبنانية أو العقبة الأردنية هي في جوهرها محاولات لخلق بدائل في مواجهة أي طرف قادر على تعطيل تدفق الصادرات. غير أن التكاليف التي تبلغ مليارات الدولارات، وضعف البنية التحتية للموانئ، والمشكلات الأمنية، والمدة الطويلة اللازمة لإنشاء خطوط الأنابيب، تجعل هذه المسارات أقرب إلى وثيقة تأمين للأزمة المقبلة منها إلى حل للأزمة الحالية. وينطبق القيد نفسه على هدف رفع القدرة الإنتاجية للعراق إلى ما بين ٨ و١٠ ملايين برميل يومياً؛ فزيادة الإنتاج من دون تطوير طاقة التصدير، ومياه الحقن، وشبكات الأنابيب، وكهرباء الحقول، والتفاهم مع منظمة أوبك، لن تحول القدرة الإنتاجية الاسمية إلى قوة اقتصادية مستدامة. ومحصلة هذه الروايات تقدم صورة لعراق لا يقف على أعتاب الخروج الكامل من مدار إيران، ولا يسير نحو التحول إلى حليف تابع للولايات المتحدة. فما يجري هو تنافس على أدوات النفوذ داخل دولة تتعدد فيها مراكز القوة؛ إذ ما تزال إيران تمتلك العلاقات السياسية والجماعات المسلحة والتجارة والجغرافيا الإقليمية، فيما تستخدم الولايات المتحدة الدولار والعقوبات والتعاون الأمني والاستثمار، أما القوى العراقية نفسها فليست أطرافاً سلبية في هذا التنافس، بل تتفاوض للحفاظ على حصتها من السلطة. ولذلك، فإن النتيجة القصيرة الأجل الأكثر ترجيحاً لمهلة ٣٠ سبتمبر/أيلول ليست نزعاً شاملاً للسلاح ولا مواجهة واسعة النطاق، بل نوعاً من التسوية التنظيمية التي تقيد صلاحية استخدام السلاح بدرجة أكبر من دون أن تزيل جميع البنى التحتية لقوة الجماعات. وستبدأ المسألة الحاسمة بعد ذلك: هل تستطيع بغداد أن تقلص تدريجياً القيادة المستقلة والشبكات الاقتصادية والقدرة على اتخاذ القرار خارج الدولة، أم أن «تنظيم السلاح» لن يكون سوى اسم جديد لاستمرار البنية متعددة المراكز نفسها؟ إن مصير السيادة العراقية سيتحدد بالإجابة عن هذا السؤال أكثر مما سيتحدد بعدد الأسلحة التي يجري تسليمها.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.